ڤاليو تواصل زخمها القوي خلال النصف الأول من عام 2026، حيث ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 29% لتصل إلى 3.2 مليار جنيه، مع نمو صافي الربح بنسبة 43% ليصل إلى 486 مليون جنيه

القاهرة، 10 أغسطس 2026

أعلنت اليوم ڤاليو، الشركة الرائدة في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن نتائجها المالية للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2026، وهو ما يعكس زخمها المالي والتشغيلي القوي الذي عزز مكانتها الرائدة في السوق .وقد سجلت الشركة إجمالي إيرادات بلغت 3.2 مليار جنيه، بزيادة قدرها 29% على أساس سنوي، في حين ارتفع صافي الربح بنسبة 43% ليصل إلى 486 مليون جنيه .كما قفزت القيمة الإجمالية للمبيعات (GMV)بنسبة 38% على أساس سنوي لتصل إلى 14.6مليار جنيه، مدفوعة بزيادة قدرها 45% في حجم المعاملات لتصل إلى 5.2 مليون معاملة، وقاعدة عملاء نشطين بلغت 955 ألف عميل .وحافظت ڤاليو على حصة سوقية مهيمنة بلغت 21% في الفترة المنتهية في مايو 2026، مع الالتزام بنسبة منخفضة للقروض المتعثرة (NPL) بلغت 1.16%، مما يؤكد قدرتها على تحقيق نمو مربح في ظل متغيرات الاقتصاد الكلي.

وعلى الصعيد التشغيلي، واصلت ڤاليو أداءها الاستثنائي طوال النصف الأول من عام 2026، حيث ارتفع متوسط القيمة الإجمالية للمبيعات اليومية إلى 81.1 مليون جنيه، بينما وصل متوسط المعاملات اليومية إلى 29 ألف معاملة. وازداد تفاعل العملاء مع المنصة، حيث ارتفع معدل تكرار المعاملات لكل عميل ليصل إلى 12.4 مرة، مقارنة بـ 9.8 مرة في النصف الأول من عام 2025 . وكان هذا النمو مدعوماً بشبكة راسخة تضم أكثر من 9,800 شريك من التجار النشطين؛ مما يضع حاجزاً قوياً أمام دخول المنافسين. وفي إطار التزام ڤاليو بالشمول المالي، شهدت قاعدة العملاء النشطين من غير المتعاملين مع البنوك توسعاً بنسبة 41% على أساس سنوي لتصل إلى 390 ألف عميل، ساهموا بمبلغ 2.11 مليار جنيه في القيمة الإجمالية للمبيعات من خلال 872 ألف معاملة خلال تلك الفترة.

وأظهرت باقة منتجات الشركة تنوعاً ملحوظاً مع استحواذ الحلول غير التمويلية وعالية السرعة على حصة أكبر من السوق. ولا يزال منتج "U" يمثل العنصر الرئيسي، إذ زادت قيمته الإجمالية للمبيعات بنسبة 22% لتبلغ 7.82 مليار جنيه. كما برزت البطاقة مسبقة الدفع كقوة دافعة للتفاعل، حيث قفز الإنفاق من خلالها بنسبة 64% ليصل إلى 3.3 مليار جنيه مع وصول عدد البطاقات المفعلة إلى 300 ألف بطاقة .وشهد منتج Shift لتمويل السيارات قفزة هائلة بنسبة 98% في القيمة الإجمالية للمبيعات لتصل إلى 2.87 مليار جنيه، بينما ارتفع منتج Ulter والقروض المخصصة للسلع الفاخرة بنسبة 26% ليصل إلى 740 مليون جنيه .بالإضافة إلى ذلك، حققت منصة Shop’IT للتجارة الإلكترونية المتكاملة إنجازاً بوصول مبيعاتها إلى 300 مليون جنيه منذ انطلاقها.

وفي هذا السياق، صرح **وليد حسونة، الرئيس التنفيذي لشركة ڤاليو**: "تعكس نتائجنا في النصف الأول من عام 2026 قوة استراتيجيتنا الهادفة إلى بناء نظام متكامل وشامل لتمويل نمط الحياة .لقد حققنا نمواً مربحاً، حيث توسع هامش صافي الربح إلى 15.8% وهامش صافي الفائدة إلى 17%، بالتوازي مع دفع مرحلة نمونا المقبلة من خلال إطلاق عملياتنا بنجاح في الأردن والخطط المرتقبة لإطلاق قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في مصر . إن استثمارنا في البنية التحتية التكنولوجية الخاصة بنا، بما في ذلك مركز البيانات الجديد، يعزز قدرتنا على التوسع وتقديم تجربة استثنائية للعملاء مع دخولنا أسواقاً وقطاعات جديدة."

ولدعم أهدافها التوسعية، قامت ڤاليو بتحسين هيكل رأس مالها من خلال تأمين تسهيلات ائتمانية معتمدة من 28 مؤسسة مالية بإجمالي 24.08 مليار جنيه .وتميز الربع الثاني بسرعة تدوير رأس المال، بما في ذلك إتمام الإصدار الثاني والعشرون ضمن برنامج توريق سندات بقيمة 881 مليون جنيه، ليصل إجمالي حجم التوريق إلى 21.2 مليار جنيه.

وخلال النصف الأول من عام 2026، حققت ڤاليو تقدمًا ملحوظًا في مجالات التكنولوجيا والحوكمة. فقد جددت حصولها على شهادة PCI DSS v4.0.1 للعام الرابع على التوالي، بالإضافة إلى الشهادات السنوية ISO 27001 و ISO 27701، مع تقدم كبير في الجاهزية لشهادة SOC 2 Type II.

-نهاية البيان-

عن شركة «ڤاليو»:

شركة ڤاليو، (الاسم القانوني: يو للتمويل الاستهلاكي ش.م.م) كود(EGX: VALU.CA) ، منصة تكنولوجيا الخدمات المالية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحت مظلة منتجاتها الخدمات المالية الشاملة والميسرة للأفراد والشركات. وهي أول شركة لتكنولوجيا الخدمات المالية المتخصصة في التمويل الاستهلاكي التي تم إدراجها في البورصة المصرية (EGX)، وذلك بالإضافة إلى استحواذ شركة "أمازون" على حصة مباشرة بها، وهو ما يعكس مسيرة نموها القوية ونموذج أعمالها الابتكاري.

وتنفرد الشركة بتقديم خدمات الشراء الآن والدفع لاحقًا (BNPL) من خلال«U» ، حيث تحظى بتواجد مباشر كخدمة دفع في أكثر من 9,000 نقطة بيع وموقع إلكتروني، وتقوم بتوفير خطط وبرامج الدفع الميسرة حتى 60 شهرًا للأجهزة المنزلية والإلكترونيات وتشطيب المنازل والأثاث وحلول الطاقة الشمسية للوحدات السكنية والخدمات الصحية والتعليمية، والسفر، والأزياء، وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم الشركة مجموعة من حلول وخدمات الاستثمار، وبرامج الادخار والاسترداد النقدي الفوري، بالإضافة إلى برنامج تمويل المنتجات عالية القيمة التي تصل إلى 60 مليون جنيه ومنصة ڤاليو للتسوق الإلكتروني من خلال منتجاتها الفريدة) «Valu Invest» والتي تشمل صندوق AZ Valu وتطبيق (EFG Hermes ONE و«شقلباظ» و«Ulter»، و«Shop’IT». كما تقدم الشركة حلولاً متكاملة للشركات من خلال «Valu Business».

وقد أطلقت ڤاليو أيضًا بطاقتها المدفوعة مسبقًا وبطاقة ائتمان مشتركة بالتعاون مع "ڤيزا"، لتوسيع نطاق خيارات الدفع المتاحة أمام العملاء وتقديم أكثر الحلول المالية شمولًا ومرونة وسهولة، مما يجعل ڤاليو الخيار الأمثل لجميع احتياجات الدفع. وباعتبارها إحدى أبرز شركات التكنولوجيا المالية الحائزة على جوائز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتبنى ڤاليو نهجًا متطورًا وفريقًا مرنًا يلتزم بابتكار حلول مالية متجددة لتلبية احتياجات العملاء المتطورة.

ومؤخرًا، أطلقت «ڤاليو» خدماتها في الأردن في مايو 2026 بموجب رخصة تمويل متخصصة، وذلك بعد حصولها على الموافقة النهائية من البنك المركزي الأردني (CBJ)، لتقدم للمستهلكين حلول تمويل ميسرة ومبتكرة.

لمعرفة المزيد عن ڤاليو، يرجى زيارة www.valugroup.com

ولمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

قطاع العلاقات العامة في ڤاليو
publicrelations@efgholding.com

مي الجمال
رئيس قطاع التسويق والاتصالات
melgammal@efgholding.com

عمر سلامة
رئيس الاتصالات والعلاقات العامة
osalama@efgholding.com

ملاحظة حول البيانات التطلعية:

في هذا البيان الصحفي، قد تصدر ڤاليو بيانات تطلعية، مثل بيانات حول توقعات الإدارة والأهداف الاستراتيجية وفرص النمو وآفاق الأعمال. هذه البيانات التطلعية ليست حقائق تاريخية، ولكنها بدلاً من ذلك تمثل فقط إيمان ڤاليو فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية، والعديد منها غير مؤكد وخارج سيطرة الإدارة، ويتضمن من بين أمور أخرى تقلبات الأسواق المالية والإجراءات والمبادرات التي يتخذها المنافسون الحاليون والمحتملون والظروف الاقتصادية العامة وتأثير التشريعات واللوائح والإجراءات التنظيمية الحالية المعلقة والمستقبلية. وبناءً على ذلك، يُحذر القراء من الاعتماد بشكل غير مبرر على البيانات التطلعية، والتي لا تكتب فقط إلا اعتبارًا من تاريخ تقديمها.